قضايا سياسية

اسم المقال: المتغير السكاني وقوة الدولة دراسة في مضمون تبادلية الأثر (الصين – الهند انموذجاً)
اسم الكاتب: م.د. انمار علي إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9558
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغير السكاني وقوة الدولة دراسة في مضمون تبادلية الأثر

(الصين – الهند انموذجا) ▽

Demographic Variable and State Power: A Study of the Content of Reciprocal Effect (China - India as a Model)

م.د انمار علي إبراهيم *
Dr. Anmar Ali Ibrahim

الملخص

لا يخطئ من يستدعي المتغير السكاني لالتماس قوة الدولة من حيث التزايد او التناقص الكمي، باعتماده مدخلاً مهماً لملاحقة الاختلالات البنيوية للدولة، ومقياساً لنجاعة السياسات العامة، وفحصاً مجهرياً لإدائها الاستراتيجي تحديدا في توظيف الحالة المركبة التي تفضي عن القوة السكانية، فهي تارة تكون مصدر تعزيز قوة للدولة في مختلف مسارب القوة (الاقتصادية – العسكرية – المعرفية)، وتارة أخرى يمثل نقطة ضعف تزيد من أعباء الدولة نتيجة تفاقم اعداد السكان مع عدم قدرة السلطة في إيجاد تدابير احتواءها بالشكل الذي يحقق التنمية والتقدم. كما وركزت الكثير من منظري احتساب قوة الدولة على عنصر السكان وارتباطه بمفهوم قوة الدولة، ما ينعكس ذلك على تبادلية الأثر على قوة الدولة ويعود ذلك الى اختلاف طبيعة المتغير السكاني وحجمه ومدى كفاية الموارد لاستدامته. وفي اطار تتبع القوة السكانية واثرها على قوة الدولة لا نموذجين الأول يتمثل في الصين: التي استطاعت ان تجعل من تزايد القوة السكانية عنصر مضاف لقوة الدولة مع التوجس من خاطر التزايد السكاني، والثاني يتمثل في الهند الذي يمثل فيها عنصر تزايد السكان احد محددات زيادة قوة الدولة.

الكلمات المفتاحية: #السكان ، #قوة الدولة ، #الاثر ، #تزايد السكان ، #احتساب قوة الدولة.

Abstract:

Those who invoke the demographic variable to seek state power in terms of quantitative increase or decrease are not mistaken, as it is an important approach to tracking the state's structural imbalances, a measure of the effectiveness of public policies, and a microscopic examination of its strategic

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/13 تاريخ القبول: 2025/2/9 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين anmar.ali@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

performance, particularly in employing the complex situation that results from demographic strength. Sometimes it is a source of strengthening the state's power in various paths of power (economic, military, cognitive), and at other times it represents a point of weakness that increases the state's burdens due to the increase in population numbers, coupled with the authorities' inability to find measures to contain it in a manner that achieves development and progress. Many theorists of calculating state power have focused on the population element and its connection to the concept of state power, which is reflected in the reciprocal impact on state power. This is due to the differences like the demographic variable, its size, and the adequacy of resources to sustain it. In the context of tracking population power and its impact on state power, there are two models. The first is China, which has been able to make population growth an additional element of state power while remaining wary of the dangers of population growth. The second is India, where population growth is one of the determinants of increasing state power.

Keywords: population, state power, impact, population growth, calculating state power.

المقدمة:

لعل من نافلة القول ان السكان بما يتضمنه من ارتباطات نظرية يمثل عنصر من العناصر الحاكمة في قوة الدولة ومركزها الاستراتيجي، فالسكان من حيث النوع والكم والكثافة والتوزيع ومستوى تقدمهم المعرفي) يؤثر ذلك على تقدم الدولة في التفاعلات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والامني فضلا عن التنموي، وعلى هذا فأن محدودية الموارد البشرية تضع الدولة امام معضلات استراتيجية، على العكس من وفرتها، اذ تفرض محدودية السكان على الدولة؛ تبني خيارات وسياسات داخلية وخارجية لاحتواء موطن الخلل خشية تأثيره سلباً على منحنى القوة، ومن هنا مثل المتغير السكاني متغير مركب تارة يميل في زيادته ليمثل عنصر قوة اذا تناسق حجمه مع الموارد، وتارة عنصر ضعف اذا كانت الزيادة غير المبررة لا تنسجم مع حجم الموارد.

وهذه الحقائق تمثل موضع ادراك من قبل قيادات القوى الطامحة في تعزيز قوتها بمختلف صنوفها فالعلاقة الوثيقة بين حجم السكان وخيارات تطوير العقيدة الاستراتيجية والاستراتيجية العليا للدولة، كما يسهم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بأدوار بارزه في صياغة وبلورة الرؤية والمسائل الخاصة في خيارات المواجهة لا سيما خيارات المتعلقة بالأمن والدفاع وقضايا التنمية الاقتصادية والتماسك المجتمعي.

ومن هنا فأن هذه الاشتراطات تدفع بنا للبحث عن مكانة المتغير السكاني وتأثيره على قوة الدولة، وكيف استطاع الادراك الاستراتيجي ان يوظف المتغير السكاني لجعله عنصر قوة مضاف لقوة الدولة، او منطلقا لقوتها، او جعله عنصر ضعف نتيجة سوء ادراك أهميته.

الأهمية: تنبع أهمية البحث من تتبع اثر المتغير السكاني وانعكاسه على قوة الدولة بوصفه مصدر قوة تارة، وبوصفة عصر محدد تارة أخرى ويرتبط ذلك بالأداء الاستراتيجي للنظام السياسي في الدولة، فضلا عن حجم الموارد المتاحة، ما ينعكس ذلك على سلوك الدولة في تفاعلاتها الخارجية.

الإشكالية: يتضمن موضوع الدراسة إشكالية مفادها ان قوة الدولة تتأثر بشكل مباشر بعدة متغيرات لاسيما المتغير السكاني ابرزها فنجد ان الارتفاع السكاني يؤدي تارة الى عنصر تفوق في القوة، وركيزة أساس في دعم قوة الدولة، وتارة يمثل عنصر ضعف ومحدداً من محددات قوة الدولة، ويرتبط ذلك بقدرة الدولة على توظيف القوة السكانية. ومن جانب اخر نقص القوة السكانية يمثل عنصر ضعف الدولة، على الرغم من اتساع فرص تأمين الاحتياج العام للمواطنين، الا ان ذلك النقص يؤثر وبصورة مباشرة على قدرة الدولة في تحقيق التكامل في مسارب القوة الأخرى. بينما تمثل الكثافة السكانية عنصرا سلبيا في حال ازدياد معدلات الكثافة السكاني المتمثلة بعدد الافراد على المساحة، وبذلك فأن قاعدة الكثافة السكانية: كلما انخفضت مثل عنصر قوة أكبر للدولة .

الفرضية: تنطلق فرضية الدراسة من افتراض مفاده: **كلما تمكنت الدول من توظيف عناصر القوة السكانية بصورة ناجعة، اسهم ذلك في تحقيق زيادة في مجمل قوة الدولة، والعكس صحيح.** يعد حجم السكان وتنوعه فضلا عن حجمة ومستواها الثقافي والعلمي من ابرز متغيرات القوة السكانية المؤثرة على قوة الدولة سلبا وايجاباً. كما ترتبط معيارية السلب والايجاب بنجاعة التوظيف السياسي لعنصر السكان .

المنهجية: تم الاعتماد على المناهج الأتية: **المنهج الوصفي** إذ يمكن من خلاله وصف القوة السكانية. **والمنهج التاريخي:** إذ يهتم بتتبع ظاهرة توظيف القوة السكانية تاريخيا وكيف استغلت الدول عناصر القوة وفق لدراسة الارتفاع والانخفاض في مستوى القوة. **والمنهج المقارن:** لتحقيق مقارنة مقدار القوة السكانية التي تحوزها قوى نماذج المختلفة للدراسة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً: القوة السكانية ومضامين الارتباط النظري.

تميل أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة لتقسيم مكونات القوة إلى ثلاثة هي: "القوة الخشنة Hard Power" لتحقيق الهدف قسراً مثل القوة العسكرية والاقتصادية والجغرافية، والسكانية والموارد الطبيعية و"القوة الناعمة Soft Power" لتحقيق الهدف بالقوة الجاذبة، مثل مستوى الشرعية والقيم السياسية والتعليم والثقافة والديبلوماسية والمعرفة... إلخ . ثم القوة الذكية (Smart Power) والتي تعني فن إدارة عناصر القوتين الخشنة والناعمة بشكل تكاملي يعزز فرص تحقيق الأهداف الاستراتيجية بأقل تكلفة وأعلى مردود ممكن[1].

عند تتبع مضمون القوة السكانية وتأثيرها على قوة الدولة فأن الكثير من المعنيين في الفكر الجيوبولتيكي ربطوا فكره تبادل اثر القوة السكانية على قوة الدولة؛ فعلى سبيل المثال ربط (**راتزل**) القوة السكانية بما تحمله من ازدياد او تناقص او نمو او ضمور ثقافي بقوة الدولة وافترض ان زيادة عدد السكان يدفع بها الى التوسع والنمو، انطلاقا من ركيزة أساس قوامها ان الدولة بما تحتويه من عناصر لا سيما العنصر السكاني تمثل (كائن حي) وان ازدياد اعداد السكان يمثل الخطوة الأولى لتقدم الدولة؛ فالسكان يمكن استثمارهم في مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية وعسكرية وتجارية تسهم جميعاً في ازدياد قوة الدولة[2]، كما طرح (**رودولف كيلين**) في مؤلفه (**الدولة مظهر من مظاهر الحياه، 1919**) الى أي مدى يمكن استثمار السكان في تأمين زيادة في قوة الدولة وتحقيق النمو[3]، اما (**كارل هاوس هوفر**) فقد بين حالة ازدياد قوة الدولة هوه محصلة طبيعية لزيادة قوتها السكانية، فالدولة التي تشهد تزايدا في اعداد سكانها فمن الطبيعي تلجئ الى التوسع والنمو بحثا عن زيادة مواردها وبالتالي ان حالة زيادة الموارد فضلا عن زيادة توظيفات القوة البشرية – السكانية يؤسس الى حالة من التزايد في مقادير (مقادير قوة الدولة)، اما (الفريد ماهان) يرى ان كثرة عدد السكان يعد عاما مهما من عوامل بناء قوة الدولة لاسيما القوة البحرية كما وصف (ماهان) ان العامل السكاني ليس فقط عنصر قوة مضاف يقترن بدرجة اكتسابها للخبرات والمعارف وانما ذهب الى ابعد من ذلك بوصفه مادة بناء الدولة برمتها[4] وعلى الرغم من تعدد مضامين القوة، الا

---

[1] نقلا عن: وليد عبد الحي، دراسات مستقبلية في العلاقات الدولية: نماذج تطبيقية، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023، ص29.

[2] Quoted from: Daniel Scholten, Handbook on the Geopolitics of the Energy Transition, First edition, Edward Elgar Publishing, London, 2023,p24.

[3] نقلا عن : عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط2، دار السنهوري، بغداد، 2006، ص62

[4] المصدر نفسة ، ص66.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ان القوة السكانية مثلت منطلقا لها، اذ يشير مفهوم القوة السكانية الى حجم السكان على إطلاقه، وكيفية تعامل الدولة مع هذا العنصر؛ بوصفه مهماً في بناء القوة المؤسسة لعناصر القوة الأخرى، والسكان في المعنى العام هم "مجموعة من الافراد يتخذون اقليما معينا للعيش"[1]. ذلك ما يدفع بنا الى الافتراض **كلما زاد عدد سكان الدولة، كلما اسهم في ازدياد قوة الدولة اذا ما تم توظيف هذا التزايد بصورة ناجعة،** ولتحقيق الافتراض فأنه يتطلب قدرة السلطة على إدارة المورد البشرية بالشكل الذي يجعل منها عنصر قوة مضاف للدولة، وليس العكس.

ويسمح عنصر السكان بالتنوع والتعدد القوميات والانتماءات بين البشر، الا ان هذه التعددية تخلق قوة سكانية غير متجانسة والقليل من البلدان تملك شعبا متجانساً عرقياً ما يحوله من عنصر قوة مضاف للدولة الى أعباء تعمل على اضعاف الدولة نتيجة الاختلاف في التوجهات وتعرض الأفكار ما يزيد من احتمالية نشوب الحروب الأهلية والجمود في توظيف القوة السكانية، وعلى الرغم من ذلك فأن العديد من الدول استطاعت ان تجاوز محدد التنوع، وتمكنت من توظيفهم كعنصر قوة مضاف لقوة الدولة[2].

بينما تمثل الكثافة السكانية معيارا مهما في فهم وتوظيف الدولة للعنصر السكاني، اذ يبين مؤشر "الكثافة السكانية" عنصراً سلبي في حالة زيادة مُؤشر الكثافة وتمركزها في مناطق معينة من الدولة، ولذلك فالقاعدة كلما قلت الكثافة السكانية؛ اسهم ذلك في زيادة قوة الدولة عبر التوسع وتوظيف الموارد المتاحة خدمة للانتشار والعمران، فضلا عن توظيف ناجع للقوة الدولة[3]، الا ان انخفاض المبالغ في اعداد السكان الى مقدار غير كاف لا ستدامه الدولة ورفد القطاعات الأخرى بعنصر القوة البشرية يمثل تراجعا في قوة الدولة وهذا ما ركزنا فيه حول تبادلية الأثر بين (الازدياد والتناقص) في عنصر القوة السكانية.

---

[1] لويس هنري، الديموغرافيا: التحليل والنماذج، ترجمة: مدى شريقي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 30.

[2] Glenn P. Hastedt ،William F. Felice, Introduction to International Politics: Global Challenges and Policy Responses, first edition, Rowman and Littlefield Publishers INC Published, New York, 2020,p135.

[3] جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص78.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما يسهم متوسط اعمار السكان في تحديد نوع السكان ما اذا كانت قوة فتية قادرة على الإنتاج او قوة تمر في مرحلة الشيخوخة فتمثل الأخيرة عبئ على الدولة، بينما تمثل الأولى (الدولة الفتية) عنصر قوة مضاف.

كما يضيف **الموقع الجغرافي والموارد** بعداً مهماً في جعل السكان عنصر قوة مضاف، اذ يؤسس دورا كبيرا في كيفية توظيف القوة السكانية، اذ يمثل **الموقع الجغرافي:** أحد أبرز العناصر الجيوبولتيكية في قياس قوة الدولة، فلم تعد بنية توظيف "الموقع الجغرافي" تركز على استغلال الموارد المُتاحة للدولة ، وانما فرضت تطورات البيئة الدولية توظيفات جديدة عززت من أهمية ومكانة الموقع الجغرافي للدولة لاسيما في قضايا التجارة الدولية وخطوط نقل الطاقة بالأخص مع بروز دور مناطق العبور الدولية، ذلك مع الاحتفاظ بالأهمية الازلية للوصلات البحرية من "المضايق والقنوات المائية" في بعض الدول التي جعلت من السكان عنصر من عناصر تشغيلها او انها منحت الدولة فرصة لتوظيف عناصر قوتها السكانية[1]. **اما الموارد:** فأنها تمثل عنصر مهم في ادامة القوة السكانية وإمكانية تشغيلها بالكل الذي يصنع منها قوة مضافة للدولة فكلما زادت موارد الدولة انعكس ذلك إيجابا على قدرتها في توظيف السكان خدمة للتقدم والتنمية والعكس صحيح[2].

بينما يمثل **الادراك** (ادراك معطيات التوظيف الناجع لعنصر القوة السكانية) إطار قدرة الدولة على توظيف المتغير السكاني وموائمتها مع معطيات البيئة الخارجية، وذلك عن طريق تحديد مساراتها باتجاه تحقيق الغاية أو الغايات المنشودة، كإدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة متصورة بشأن استخدامها. فإدراك القوة يكون أحياناً في درجة أهمية وجودها نفسه، وهذا ما يفسر سلوك الصين عندما وجدت او ادرك ان تنامي القوة السكانية بشكل مفرط يضعها امام تحديات القدرة على استيعابها وتوفير احتياجاتها ذهب الى استراتيجية تحديد النسل للحد من النمو السكاني كوسيلة من وسائل ضبط العنصر السكاني بما يواءم مع موارد الدولة[3].

---

[1] جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي - وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، ط1، دار الخليج، عمان، 2019، ص112.

[2] المصدر نفسه، ص،113.

[3] سوران اسماعيل عبد الله بنديان، دور القوة الذكية في إدارة الازمات الدولية، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً: مكانة القوة السكانية في فرضيات قياس القوة الشاملة للدولة.

إن الهدف الرئيسي للسياسة السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل النمو السكاني وهكذا نجد إن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسية التي توضح كفاية السياسات السكانية وفاعليتها، وكيف صاغت الدول رؤيتها في ضبط العنصر السكاني خدمة بقوة الدولة[1].

و في اطار تتبع أساليب احتساب القوة فأن العدين من المختصين قدموا نماذج متعددة في احتساب قوة الدولة ومنها: ما قدمه "Ferdinand Friedenburg" من انموذجاً "لقياس القوة الشاملة للدولة" عبر الارتكان الى العناصر العسكرية؛ الذي يشمل (حاصل جمع الموارد العسكرية المتاحة × عدد السكان)، دون الإرتكان على العناصر الأخرى كالاقتصاد والتكنولوجيا وحدد معادلة القوة الشاملة للدولة[2].

اما (John Quincy Stewart) فقد قدم انموذج لقياس قوة الشاملة للدولة؛ وحدد ان" قوة الدولة = **السكان** / المسًاحة. بينما استدرك في وقت اخر أهمية القوة التكنولوجية بعد ذلك لتصبح المعادلةً: "قوة الدولة = التكنولوجيا × **السكان** / المسًاحة، [3].

اما "Philip Quincy Wright" فقد قدم المعادلة: القوة الكلية للدولة = الإمكانيات والقدرات العسًكرية + عدد **السكان** × إنتاج الطاقة، بينما ركز "Moir" على فاعلية الاقتصاد في زيادة قوة للدولة، بوصفه قاعدة لتأسيس القوى الأخرى، فحدد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي؛ كأفضل منهاج لقياس قوة الدولة، عبر ربط "اجمالي الناتج المحلي" في "المقوم الجيوبولتيكي" من حيث المساحة **والعدد** وكيفية توظيف المَوارد المتاحة[4].

اما Ray Klein، فقد حدد نموذج اكثر شمولية لقياس القوة الشاملة للدولة، عبر موائمه والمزج بين عناصر القوة الظاهرة وعناصر القوة الكامنة ليقدم معادلة قياس القوة وفق الاتي "قوة الدولة = "(**الكتلة الحيوية** + القدرة الاقتصادي + القدرة العسكرية) × (الهدف الاستراتيجي + الإرادة الوطنية) ورمز المعادلة على النحو التالي[5]:

$$Pp = (C+E+M)x(S+W)$$

---

[1] فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، ط1، دار غيداء للطباعة والنشر، عمان، 2010،ص90.

[2] انمار علي إبراهيم، التوازن الاستراتيجي العالمي(دراسة في أطروحة تفاضل القوى)، أطروحة دكتوراه "غير منشورة" كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، قسم الاستراتيجية، 2022، ص 168.

[3] المصدر نفسه، ص 169.

[4] Karl Hohn, "for Early Attempts to Develop Power Formulas", stosunki Miedzynarodowe-International Relations, no 3-4,t44, 2011, pp280 – 282.

[5] سيف نصرت توفيق، مقتربات القوة الذكية الأمريكية: كالية من إليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة أنموذجاً، ط1، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، 2016، ص55.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بينما حدد Wilkinson ثلاث عناصر رئيسية لقياس القوة والتي مثل فيها "الجيوديموغرافيا: الموقع والسكان والموارد" في عنصر، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، في عنصر اخر، والقدرة على العمل الجماعي في عنصر ثالث[1].

وفي ضوء تحليل مكانة القوة السكانية في اتجاهات تفسير القوة نجد ان اقدم أنموذج لقياس القوة قدمه: Ferdinand Friedenburg الى ربط عنصر السكان بالقوة العسكرية لتنتج محصلة القوة النهائية لقوة الدولة بينما ركز John Quincy Stewart على ان قوة الدولة تعبر عن عدد السكان ومساحة الدولة، اما Philip Quincy Wright فهو أيضا ركز على عنصر السكان بوصفه قاعدة مؤسسة لقوة الدولة، اما Moir فقد ربط السكان بالعناصر الاقتصادية وزيادة الإنتاج من خلال زيادة القوة السكانية، ولم يغيب Ray Klein في معادلته لقياس قوة الدولة العنصر السكاني من خلال دمجه بعناصر الكتلة الحيوية.

ثالثا: مضمون زيادة القوة السكانية و فرضيات زيادة قوة الدولة.

ليس من المبالغ الافتراض إن زيادة عدد سكان الدولة ينعكس على زيادة إنتاجيتها، لتبين لنا الفرضية كيفية تبادل الأثر السكاني على الاقتصاد، وان فرضية تزايد القوة السكانية ينعكس إيجابا على زيادة القوة العسكرية، وان فرضية زيادة القوة السكانية تنعكس إيجابا على تأسيس قاعدة معرفية التي تسهم في زيادة قوة الدولة، وان ما تقدم يمثل دراسة حالة مهمة حول كيفية صعود الدول النامية إلى قمة التسلسل الهرمي العالمي عبر سياسات توظيف القوة السكانية. في حين أن هذه الأنواع من السياسات قد تزيد بشكل مؤقت من نمو الدولة، إلا أنها قد يكون لها أيضًا تأثير طويل المدى في الحد من نمو الدولة، ولتتبع هذه الفرضيات تم التطرق اليها عبر الاستدلالات الاتية:

1. القوة السكانية والفرضية الامنية.

يشير منطق القوة الكامنة للدولة إلى "الإمكانات الأولية" التي يمكن أن تستند إليها الدولة في اطار تنافسها مع الدول الاخرى. ويجدر توضيح؛ أن المنطق العسكري ليس الطريقة الوحيدة التي يمكن الدول أن تكتسب من خلالها القوة؛ إذ يمكن الدول الحصول على القوة من طريق زيادة حجم تعدادها السكاني

[1] جمال زهران، قياس قوة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 37.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وحصّتها من الثروة العالمية، ويذهب الواقعيين البنيويين الى تفسير السبب الذي يدعو الدول إلى السعي نحو القوة عبر بوابة القوة السكانية بوصفها منطلق لتجميع القوة ونطلقها، وحلل Joseph Nye مفهوم القوة الإلكترونية Cyber power طارحاً عدة ملاحظات أبرزها مظاهر حوسبة الحياة البشرية والدور المتصاعد للإنسان في توظيف حاسب الآلي، وكيف أثر التطور التكنولوجي على مفهوم القوة بداية من اختراع الطباعة وانتهاء اختراع الإنترنت، والدور الذي تلعبه القوة السكانية والمهارات البشرية في توظيف للبيئة المتقدمة كإحدى أدوات الصراع الدولي الحديث[1]. وعلى الرغم من تنامي دور الأسلحة الاستراتيجية والتي أحدثت فارق في معطى الزمان ومعطى المكان ومعطى الدمار، الا ان القوة البشرية ما زالت تحظى بأهمية بالغة كونها العنصر المحرك الأساس لبناء مجمل القوى الاخرى. لان التكنلوجيا ومهما على شأنها فأنها ترتبط بالقدرة البشرية في صياغتها وتكوينها عن طريق المعرفة المتولدة في العقول البشرية[2]، ما افضت الى تبادلات في التأثير والتأثر على ميدان قوة الدولة لاسيما الدور المشترك للإنسان والتكنولوجيا في صياغة معطيات قوة الدولة المتمثلة بالنقل الجوي والاتصالات والاقمار الصناعية وتوظيف الذكاء الصناعي في المواجهات الأمنية لاسيما في مجال توظيفات الامن السيبراني وتوظيف الذكاء الاصطناعي[3]. وفي اتجاه اخر مثلت التوظيفات اللامتناهية للقوة التكنلوجية من تقليص دور السكان وبدأت تعوض المهام البشرية لاسيما في مجال الاستخبارات والامن والصناعات العسكرية، ما يحدث ذلك تغيرا في الوظائف التي يؤديها البشر.

2. القوة السكانية والفرضية الاقتصادية:

ان الفكر الاستراتيجي بُني على قناعة ثابتة تمثلت بضرورة الربط بين تنامي القوة السكانية والسعي وراء مجالها الحيوي لتعزيز قوتها الاقتصادية، ومن هذا المنطلق ومهما علىً شأن التوظيفات الأخرى للقوة؛ ما زال عنصر القوة السكانية الموقد (المشغل) للقوة الاقتصادية لا بل يمثل نواتها[4]، **فكلما تمكنت الدولة من رفد الاقتصاد بعناصر قوة سكانية متقدمة معرفيا؛ كلما اسهم ذلك في تنامي الاقتصاد وازدهاره، والعكس صحيح**؛ لان عدم التوازن بين عدد السكان ومساحة الإقليم الجغرافي للدولة، وما يحوزه من موارد،

[1] Joseph S. Nye, Jr, Cyber Power, Harvard Kennedy School, Cambridge, 2010,p3.
[2] Rubina Ajaz Siddique and Hamid Jahankhani, Navigating the Intersection of Artificial Intelligence, Security, and Ethical Governance,redactor: Reza Montasari first published, Springer Nature Switzerland AG, 2025,p123.
[3] Rubina Ajaz Siddique and Hamid Jahankhani, Navigating the Intersection of Artificial Intelligence, Security, and Ethical Governance, Op Cit,p123.
[4] محمد أزهر سعيد السماك، مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر بين المنهج العام ومناهج التخصصات الفرعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 250.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فضلا عن عدم إغفال نوعية السكان، وتركيبتهم والمستوى التعليمي، ودرجة التناسق بين أفراد شعب داخل الدولة، من الممكن ان تنعكس على زيادة القوة الاقتصادية للدولة، بالرغم من تنامي القوة السكانية[1]. في هذا الاتجاه يقرء الكثير من المختصين، أن أهم ما يشغل العالم في العصر الحديث، ويترك آثاراً قوية في العلاقات الدولية، هو الضغط السكاني الناجم عن الازدياد المضطرب في اعداد السكان، مما يدع الاستقرار المجتمعي بحالة من التهديد خشية عدم كفاية الموارد. ما يضفي علاقاته الدولية تمتاز بطابع لا سلمي[2].

بينما يمثل التوازن السكاني عنصر مهم في إدارة الدولة وقياس قوتها في مختلف المجلات؛ لاسيما منها الاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية وغيرها، ففي الجانب الاقتصادي كلما زاد عدد السكان كلما اسهم ذلك في زيادة القوة العاملة، وكلما زاد عدد القوة العاملة كلما زاد مستوى الإنتاج وكلما زاد مستوى الإنتاج زاد مستوى الناتج القومي للدولة وهكذا تتكامل السلسلة الاقتصادية، ولا تختلف عنها السلسلة العسكرية فأن زيادة عدد السكان يعني زيادة في استثمار القوة العسكرية وزيادة في عدد القوات المسلحة، وذات الاتجاه ينطبق على عناصر القوى الأخرى لاسيما القوة المعرفية والتكنلوجية وهذا ما يبرر تبادلية الاثر.

رابعاً: مضمون القوة السكانية و فرضيات تراجع قوة الدولة.

لا غلو في القول ان حالة تزايد السكان ليس بالضرورة ان تنعكس إيجابا على قوة الدولة، ذلك لان مقدار الزيادة يجب ان يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، وقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي والصحي والبيئي. وفي اتجاه معاكس تمثل حالة تراجع اعداد السكان أيضا عنصر ضعف في قوة الدولة، وان المقدار الأمثل هو في تناسب القوة السكانية مع حجم الموارد المتاحة للدولة، ولتتبع فرضيات القوة السكانية وفرضيات التراجع سيتم التطرق لها على النحو التالي:

1. **الانفجار السكاني غير المسيطر:** ويتجسد بالزيادة المفرطة لأعداد السكان محدثا اختلال في التوازن بين اعداد السكان مقارنة بالموارد المتاحة في الدولة يُطلق مصطلح التضخم السكاني عندما تتجاوز البصمة البيئية لسكان الدولة وجغرافيتها من حيث القدرة على توظيف الموارد خدمة للسكان، وطاقتها الاستيعابية المتمثلة بالمكان الأرضي الذي يتواجدون عليه. ويمكن أن ينطبق

[1] Chuanbao Wu, Lirong Liu ،Xander Wang, Energy, Economy, and Climate Interactions: Challenges and Opportunities, Frontiers publish, Uk, 2023, P20.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد، ط1، دار زهران للنشر، عمان، 2012، ص185.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مفهوم التضخم السكاني على سكان دولة معينة أو على سكان العالم بشكل عام، وللتضخم السكاني اثر كبير على تراجع قوة الدولة؛ اذ يبرر بصورة منطقية عدم قدرة الدولة على توظيف الموارد الازمة وتوفير ما تستلزمه الكتلة البشرية الهائلة من امن غذائي وامن صحي وبيئة فضلا عن التعليم والرفاهية الاقتصادية والتنمية[1] .

2. **محدودية السكان بدالة التناقص الكمي:** وهو على العكس من الانفجار السكاني فأن تراجع اعداد السكان يمكن ان يؤثر سلباً على زيادة قوة الدولة، فهناك الكثير من الدول تعاني من محدودية السكان، الامر الذي يضع الدولة اما تحديات رفد قطاعات القوة الاقتصادية والعسكرية، و على الرغم من تعدد الموارد في كندا والمملكة المتحدة وبعض الدول الاوربية، فضلا عن الخليج العربي؛ الا انها تعاني من نقص واضح في عدد السكان ما يدفع بها الى تبني سياسات اقتصادية – امنية لتعويض القوة السكانية كالدخول في تحالفات امنية والسبب انها غير قادرة على ردم فجوة القوة السكانية في تعزيز القوة العسكرية[2].
3. **القوة السكانية وفرضية المعرفة** تؤسس القوة السكانية قوة إنتاجية معرفية تخفف من تأثير التناقص السكاني على قوة الدولة اذا استطاعت الدولة ان توفر قوة بشرية تؤدي مهام متقدمة لاسيما في المجالات الامنية عبر التوظيف التكنلوجي، فالأخيرة لها تأثيرات غير مباشرة على المجال الأمني، مما يسمح للدول بزيادة قوتها النسبية من خلال تحسين قدراتها العسكرية الممزوجة بقوة سكانية قادرة على توظيف القدرات الذاتية في شتى المجالات. وهذا ما سيضع القوة المعرفية وتوظيفاتها التكنولوجية لتحل محل عمل الانسان في رفد قوة الدولة وهي بذلك تعالج النقص الحاصل في السكان الى حد كبير، لكن في الوقت ذاته استخدامها على نطاق واسع في الدول ذات الاكتظاظ السكاني ينعكس ذلك بصورة غير مباشرة على قوة الدولة.

ويذهب (فوكو) في تفسير نطاق القوة والمعرفة، بالقول ان القوة السكانية هي من تولد أنظمة معرفيه، وان الدولة لها سلطه بتوظيف المعرفة الاجتماعية القائمة أو المتاحة، بل إن الدول تتمتع بسلطة خاصة في تحديد المعايير التي تحدد أنواع المعرفة التي يمكن تدوينها بوسطه السكان، بالشكل الذي تصبح

[1] John Connell ،Kristen Lowitt, Food Security in Small first edition, Island States, Sydney, 2020,p35.

[2] ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي أسلامي في الخليج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص151

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لديها مؤسسات منتجة معينة منتجة للمعرفة، وتضع الدولة الشروط اللازمة لإنتاج المعرفة وتدوينها أو تبنيها. وبهذا المعنى، وان هذا التفسير يذهب به الى القول ان المعرفة مورداً من موارد زيادة قوة الدولة، وكان تفسير (فوكو) مؤثراً بشكل خاص في الدراسات التي تناولت كيفية مراقبة الدول لسكانها والسيطرة عليهم[1].

ويفترض الكثير من أصحاب هذا الاتجاه أن الدول منشغلة بتعزيز القوة بواسطة المعرفة حققت عوائد قوة متزايدة، وقد أظهرت التحليلات التاريخية والاجتماعية ممارسات الدولة التدخلية في المراقبة والتسجيل والسيطرة، موضحة كيف تحاول الدول "جعل" سكانها "قابلين للقراءة"، وإن التقنيات والممارسات المستخدمة في تحديد وتسجيل وتوثيق السكان تعتبر جزءاً أساسياً من بناء الدولة وتقدمها عبر نشر هذه التقنيات التي تسهم بزيادة قوة الدولة على المستوين الأول تتبع امنها الداخلي، والثاني زيادة قوتها على مستوى التفاعل الخارجي.

وفي اطار تتبع تبادلية الأثر في هذه الفرضية، يمكن للدول أيضًا استخدام التكنولوجيا المتقدمة للتعويض نقص القدرات الأخرى، عوضا عن السكان؛ على سبيل المثال من خلال محاكاة التكنلوجيا لتأدية مهام الانسان مثل دمج الطائرات بدون طيار مع المعدات التي يديرها الإنسان باستخدام التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي لزيادة القدرة العسكرية أو القدرات الإنتاجية[2]. ما وضع القوة السكانية امام تحدي البطالة وعدم حاجة الدولة الى قوة سكانية كبيرة وتعويضها بالآلات والروبوت والتقدم التقني العسكري، وهذا المعيار لم يحدث اثر سلبيا على قوة الدولة على العكس فهو يزيد من قوة الدولة بصوة مباشرة (وهذا ما تلجئ له الدول في حالات محدودية القوة السكانية)، لكن في نفس الوقت يجعل القوة السكانية (فائضة عن الحاجة) اذا ما قررت الدولة الاعتماد الكلي على توظيفات التكنلوجيا عوضاً عن الانسان في الإنتاج والتصنيع والامن عندما يقوم الروبوت بأعمال يؤديها الانسان بدلاله التعويض[3].

---

[1] Christina Boswell ،Emile Chabal, States of Ignorance, first edition, Cambridge University Press, Washington, 2024,p35.

[2] John R Deni, Coalition of the unwilling and unable: European Realignment and the Future of American Geopolitics, First edition, University of Michigan Press, Michigan,2021,p15.

[3] نعوم تشومسكي، غريزة الحرية: مقالات في الفلسفة والفوضوية والطبيعة البشرية، ترجمة مؤيد نشار، ط1 ، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، الشارقة ، 2017، ص 84

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتقدم فكرة تزايد او تراجع اعداد السكان ترابطا كبيراً مع فرضيات الصعود او الافول في تراتبية القوى، ففي حالة تزايد اعداد السكان يمكن ان يشكل عنصر قوة مضاف للدولة، وفي حالة التراجع يمكن ان يؤثر على قوة الدولة، الا ان حالة التزايد ليس مطلقة بوصفها عنصر زيادة في القوة فتارة نجد ان القوة السكانية مهما علىّ شأنها يمكن ان تكون عنصر ضعف ما لم يتم توظيفها بصورة ناجعة، وتارة أخرى نجد ان تناقص عدد السكان يمكن ان يؤثر على قوة الدولة ويجعل الدولة باحثة عن عنصر القوة السكاني خارجيا لسد فجوة القوة السكانية، التي مثل فيها تراجع القوة السكانية، تراجعا لمجمل القوة، ويعود ذلك الى إمكانية الدولة؛ في توظيف السكان بوصفه عنصر قوة مضاف، وتقف حالة تراجع قوة الدولة عند افتراض تزايد السكان عندما يحدث معظم النمو السكاني في الأماكن الفقيرة، اذ تندر الموارد الأساسية، وخاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، في الوقت ذاته تفتقر فيه الحكومات للموارد الكافية لتوفير التعليم والرعاية الصحية الكافية للأعداد المتزايدة من السكان، اذ يكون الاقتصاد المحلي غير قادر على استيعاب النمو السريع في السكان، وفي المناطق الريفية، قد تنشأ توترات متزايدة بشأن الوصول إلى الموارد وفي المناطق الحضرية، يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إذا كان الاقتصاد غير قادر على خلق فرص عمل جديدة بسرعة كافية لاستيعاب العدد المتزايد من السكان في سن العمل[1].

خامساً: تطبيقات تبادلية اثر القوة السكانية على صعود وافول القوى الدولية

(الصين و الهند انموذجاً)

تؤثر بينة القوة السكانية على قوة الدولة بصورة مباشرة عند احتساب ميل القوة، وعلى التوازن الاستراتيجي بصوره غير مباشرة، انطلاقا من كونها قاعدة لعناصر القوة الشاملة للدولة عند احتساب المعدل التراكمي للقوة، والناجم عن ازدياد القدرات الذاتية للدولة، ونجاعة التوظيف للعناصر الأساس في بناء الدولة، فضلا عن استراتيجياتها في مواجهة التهديدات، وخططها لتسويق ذاتها كفاعل مؤثر في السياسة الدولية. ومن هنا بات ضروري البحث عن بنية التوازن في احتسب القدرات لا سيما القدرات السكانية طالما ان الهدف من الدراسة ينساق وراء معرفة ومدى تأثير العنصر السكاني على قوة الدولة، فضلا عن فحص مكانته في بنية "التوازنات الاستراتيجية"؛ ذلك ما يدفع بنا الى احتساب ما تحتويه أكثر الفواعل تأثرا

[1] Nayef Al-Rodhan,21st-Century Statecraft: Reconciling Power, Justice, and Meta-Geopolitical Interests, First edition, The Lutterworth Press, Cambridge,2022, p81.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من القوة السكانية والمتمثلة بالصين والهند، وبالتالي يمكننا قياس ومقارنة، و استعراض طرق قياس العامل السكاني لكل منهما وتتبع تأثير المتغير السكاني في صياغة القوة الاستراتيجية العليا لكل منهما وعلى النحو الاتي:

1. الصين وطردية العلاقة بين القوة السكانية واثرها على قوة الدولة.

ينظر الى الصين بوصفها دولة تظم كتلة بشرية هائلة تمثل انموذجا للانفجار السكاني، الا انها تمكنت وعبر أداء استراتيجي منضبط من توظيف حالة التزايد في اعداد السكان لاستدامة قوة الدولة عبر رفد عناصر القوة الأخرى لاسيما القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وحتى التكنولوجية بقوى عاملة كبيرة ومؤهلة أسهمت وبشكل كبير من النهوض بواقع الدولة على المستوى الداخلي[1]، اما على المستوى الخارجي فقد ساهمت القوة البشرية الصينية وعبر بوابة عمل الشركات الصينية خارج مجال الدولة؛ فقد وضعف ميلها إلى التعاون على الساحة الدولية في إيجاد مجالات للتعاون الدولي على المستوى الاقتصادي والتي ساهم العنصر السكاني في استدامت هذا النوع من التفاعل الدولي والذي شكل مهمة دقيقة وصعبة في السنوات المقبلة ولسوف يكون لها تأثير قوي في تحديد الأسلوب الذي ستختاره الصين، في تعاملها إزاء مجمل القضايا والشؤون الدولية. ذلك أن ترسيخ الصين معظم قدراتها السكانية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية؛ لتحقيق طموحاتها على المستوى الإقليمي، من ثم المستوى العالمي؛ فالصين تجد نفسها اليوم، في وضع اقتصادي ووضع دبلوماسي أكثر إيجابية في إطار المنطقة المجاورة لها، ولاسيما في شمال شرق آسيا وشرقيها وجنوبي شرقها[2]. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن الصين تميل إلى تبني مقاربة تبقيها بعيدة نسبياً عن الأضواء، فإنها في الأغلب تسعى، في مناطق مثل هذه، للاضطلاع بدور أقرب ما يكون إلى "القيادي"؛ ومن ثم، فإن أي جهد يراد به حث الصين على توسيع نطاق مشاركاتها وإسهاماتها البنّاءة في معالجة التحديات الأمنية الرئيسية الحاسمة، ينبغي أن يستهدف أولاً تقوية الدور الذي تلعبه في منطقتها الإقليمية ذاتها؛ فبرغم وجوب إدخال الصين طرفاً في الجهود الرامية إلى حسم التحديات الأمنية على الصعيد العالمي، فلسوف يتعين أيضاً على الشركاء الدوليين، أن يدركوا أيضاً أن الصين تمتلك من الإرادة

[1] Barbara Darimont, Economic Policy of the People's Republic of China, first published, Springer Nature, Germany, 2023, p32.
[2] Zhihua Wang ،Eleftherios Giovanis ،Nikolaos Karagiannis, The Economic Rise of China: Multidisciplinary Perspectives, first edition, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2023,p81.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السياسية الفاعلة، والإمكانات الكبيرة لا سيما السكانية، بما يكفي لأداء أدوار إيجابية مهمة على الصعيد الإقليمي[1].

وفي اطار تتبع معطيات القوة السكانية للصين اذ يبلغ اجمالي عدد السكان (1.413.142.846) نسمة، وتبلغ القوى العاملة منها (763.097.137) مليون نسمة بمتوسط حسابي بلغ (54%) من اجمالي السكان لعام 2024، وتسهم القوى العاملة في الصين بأجمالي عائد اقتصادي بلغ (17.8) ترليون $ في عام 2024[2]. ذلك ما يدفع الى استعداد الشركاء الدوليين للتعاون والتنسيق معها سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، بوصفها قوة صاعدة ومؤثرة في حركة التوازنات الدولية؛ وفي اطار تتبع طردية العلاقة لابد من طرح تسائل مهم هو كيف يصبح العنصر السكاني عامل محدد لقوة الصين؟ للإجابة على التساؤل أعلاه لابد من ابرز التحولات العالمية التي من الممكن قراءتها كمحدد لقوة الدولة.

على الرغم من اسهام القوة السكانية بزيادة قوة ودور الصين عالميا، الا انها في المقابل تمثل تحديا والسبب ان التنامي السكاني المفرط والشيخوخة السكانية؛ تمثل عبئاً كبيراً للحكومة الصينية في توفير المتطلبات اللازمة لإعالتهم، وهو ما يستنزف القدر الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GNP) ، فضلاً عن حجم مواردها، ويفيد الاتجاه العام لتطور السكان في الصين، الى ان النمو السكاني سيصل إلى ذروته وسيبدأ فترة طويلة من النمو السلبي. وستستمر درجة الشيخوخة في التعمق، التعداد السكاني السادس في عام 2010 لتقدير عدد السكان بين عامي 2020 و2050. أُظهرت النتائج أنه من عام 2020 إلى عام 2035، سيصل إجمالي عدد سكان الصين إلى ذروته وسيبدأ فترة طويلة من النمو السلبي. والوقت المحدد هو حوالي عام 2030، وسيبلغ عدد السكان الذروة ليصل الى (1.413.142.846) نسمة، وبعد ذلك، سيبدأ إجمالي عدد السكان في فترة من النمو السلبي. وفي عام 2050، سينخفض حجم السكان إلى ما يقارب (1.3) مليار نسمة[3]. في المستقبل، ستستمر نسبة كبار السن في الصين في التزايد وفقًا لتقديرات التعداد السكاني السادس، فأن هناك حوالي (180) مليون شخص تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر في

[1] جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013،ص262

[2] C. Textor, Gross domestic product (GDP) of China 1985-2029, https://www.statista.com/statistics/263770/gross-domestic-product-gdp-of-china/ Date of visit 2/1/2025.

[3] China Development Research Foundation, China's Aging Population: Development and Policy Options, first edition, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2024,p38.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الصين في عام 2020، وهو ما يمثل حوالي (13٪) من إجمالي السكان، وبحلول اكتمال الخطة الخمسية الرابعة عشرة في عام 2025، سيصل عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر إلى أكثر من (210 مليون)، وهو ما يمثل حوالي (15٪) من إجمالي السكان، وبحلول عامي (2035 و 2050) من الممكن ان يصل عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر إلى (310 – 380 مليون) في الصين، وهو ما يمثل (22.3٪ او 27.9٪) من إجمالي السكان على التوالي. إذا تم اعتبار سن 60 عامًا أو أكثر معيارًا للحكم على كبار السن، فإن عدد كبار السن في الصين سيكون أعلى من ذلك، ويقترب من (500 مليون) بحلول عام 2050 وفقاً لإحصائيات مؤسسة التنمية التي تسعى اليها الصين[1].

بينما تسهم عناصر أخرى من في جعل من العنصر السكاني عامل محدد للقوة الصين فقد مثل التطور التقني وعلى الرغم من الإيجابيات الي يقدمها "العامل التقني" في تعزيز قوة الدولة الا ان تنامي هذا التطور الى درجة إحلال الماكنة والروبوت بدلا عن الانسان وما يقدمه من سرعة وجودة في الإنتاج جعل من حالة تزايد القوة السكانية تمثل مصدر تهديد مستقبلي، لان القوة السكانية لم تعد المصدر الوحيد لإنتاج السلع والخدمات وانما بات للتكنلوجيا دورا رئيس ان لم نقل دورا بديلاً، ومثلت التطورات التكنولوجية وسباق التسلح بالذكاء الاصطناعي من المحددات الجيوسياسية الناجمة عن تطور البيئة التكنولوجية والتي نجم عنها إعادة تشكيل البيئة الأمنية جديدة؛ وهو ما ينعكس أيضا على شكل وحجم التنافس الاستراتيجي بين الصين والعالم الخارجي، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد مدى إسهام الذكاء الاصطناعي في بلورة ذلك التنافس دون انعكاسات حقيقية يلامسها الداخل الصيني، إذ ما تزال الفجوة قائمة بين التطور الحادث في مستوى الابتكارات المتحققة وعملية تحويلها إلى أوامر تنفيذية وإدماجها في المنظومة والاستراتيجيات اقتصادية والعسكرية، والسبب يقرأه البعض ان إحلال التكنلوجيا بدلا من العنصر البشري يضع الصين امام تحدي البطالة[2]، ويصطف الى جانب ذلك يرتبط محدد امني اخر يتمثل بالأمن الغذائي الصيني؛ اذ ارتباطاً ارتباطاً وثيقًا بالاستقرار الاجتماعي، غالبًا ما لعبت ندرة الغذاء والمجاعة دورًا محوريًا في إشعال الاضطرابات العنيفة، وتفيد الشواهد التاريخية ان الصين شهدت مجاعات كبرى بين عامي 1810 و1907

[1] China Development Research Foundation, China's Aging Population: Development and Policy Options, Op Cit,p39.

[2] اركان الخاتوني، "دور الصين في الترتيبات الأمنية في إقليم اسيا الباسفيك" ، ط1، دار الأكاديميون للتوزيع والنشر، عمان ، 2021، ص78.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أسفرت عن مقتل عشرات الملايين، غالبًا ما كانت فترات المجاعة هذه تتبعها أو تعمل كمحفزات للتمردات الكبرى والصراعات المميتة[1].

2. الهند وطردية العلاقة بين تزايد السكان وقوة الدولة.

تمثل الهند احد اكبر القوى السكانية على سطح الأرض، اذ يبلغ عدد سكانها (1.399.179.585) نسمة، تظهر أحدث بيانات الأمم المتحدة ان الهند من الممكن لها ان تجاوز الصين من ناحية عدد السكان، لتغدو الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، وهناك عدة اعتبارات لمدى تأثير عامل عدد السكان الضخم في الهند على قوتها داخلياً وخارجياً. ويرتبط هذا العامل بإشكاليتين، تتمثلان في عدم التناسب مع مساحة المجال الجغرافي من جهة، وعدم المواءمة بين عدد السكان وحجم الموارد من جهة ثانية. فضلاً عن ذلك، فإن التركيب السكاني للهند يمثل تحديا اخر، اذ أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور ونسبة الشيوخ أكثر من الشباب، كما هناك اعتبار يتعلق بدرجة التجانس القومي، وهذا متوافر للهند على الرغم من التفاوت الكبير في بنيتها الدينية والمجتمعية واللغوية. وقد ضمن لها هذا التجانس ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفرادها وطوائفها، فلو حصل عدم تجانس قومي لأثر سلباً على صلابة جبهتها الداخلية وبالتالي الخارجية لأن التجانس القومي بين عناصر الكم البشري سيُحدث أثراً لقوة الدولة خارجياً.

ان التضخم السكاني للهند ينعكس سلباً على الوضع الداخلي، وطالما ان البيئة الخارجية هي امتداد لما تحوزه البيئة الداخلية من قدرات فأن حتمية التأثير والتأثر تنطلق من عناصر القوة الداخلية اتجاه الخارج، وبالتالي تأثيرات المتغير السكاني الهندي تنعكس على سياساتها الخارجية فكلما استطاعت الهند من توظيف عنصر القوة السكانية؛ كلما اسهم ذلك في زيادة قوتها وتأثيرها في السياسة العالمية، اذ أن هذه الزيادة تشكل معضلة كبيرة أمام انطلاقة الاقتصاد الهندي ومدى الأثر السيئ على مستوى المعيشة للفرد بحيث تلتهم الزيادة السكانية التي تصل إلى (18 مليون نسمة) سنوياً كل عائد للتنمية، كما أن لهذه الزيادة بعداً خطيراً عبر ارتفاع نسبة الأمية واستشراء الفقر (40%) من السكان تحت خط الفقر[2]. **ومن هنا يمكن برهنة فرضية التزايد ليس بضرورة ان يكون عنصر قوة للدولة؛ ويكون هذا التزايد سلبي عنما لا تكفي الموارد.**

---

[1] Bas Dianda, Political Routes to Starvation: Why Does Famine Kill?, first edition, Vernon Press, New York, 2019,p44.

[2] محمود نعمان الفطافطة، السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية (1947 - 2005)، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 90.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فالقوة السكانية للهند وحدها غير كافية لأن تكون عاملاً مؤثراً في السياسة الدولية إذا لم تقترن بالإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية والمالية فعامل السكان كان قديماً يجدي كثيراً في زمن الحروب والتوسع، ولكن الآن أصبحت فاعليته تتراجع نتيجة للتقدم في تقنية الدفاع، وتوعية الأسلحة المتطورة. وبات يمثل الازدياد المفرط في السكان عبأ على الدولة، اذا ما استطاعت ان توظف هذا التنامي في تعزيز القوة الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي.

وعلى الرغم من تنامي الأداء الاستراتيجي الهندي في مواجهة التحديات المتمثلة في التوع الثقافي وانخفاض مستوى دخل الفرد وغيرها من المحددات وبدت تطرح ذاتها بوصفها فاعلا دوليا جديدا يمثل فيه المتغير السكاني احد ابرز مصادر قوته معالجة لحالة الضغط السكاني ومعالجة تحويلية من عنصر ضعف الى عنصر قوة، اذ تتسم الهند بمجموعة من الخصاص تجعل تقع في جانب السلطة اذا ما ارادت توظيف العنصر السكاني وهي[1]:

1. العائد الديموغرافي: تفتخر الهند بثاني أكبر عدد من السكان في العالم، بما يقارب 1.4 مليار نسمة، وتمثل هذه التركيبة السكانية الشابة والمتنامية مجموعة هائلة من المواهب والإمكانات للاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تساهم القوى العاملة الكبيرة في الهند والبالغة(657.614.405) نسمة بشكل كبير في الإنتاجية العالمية والنمو الاقتصادي في العقود القادمة[2].
2. البراعة التكنولوجية: برزت الهند كمركز عالمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات. وتحتل الشركات الهندية طليعة الابتكار في قضايا التكنولوجيا، بما في ذلك تقنيا التوظيف بالذكاء الاصطناعي، فضلا عن تحليل البيانات والطاقة المتجددة، ويتزايد الطلب على الخبرة التكنولوجية الهندية من قبل الشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم يمكن من خلاله تحويل القوة السكانية على عنصر قوة.
3. الموقع الجيواستراتيجي: يجعل الموقع الجيواستراتيجي للهند في جنوب آسيا منها لاعباً حاسماً في الشؤون الإقليمية والعالمية والذي من خلاله يمكن توظيف القوة السكانية الضخمة.

[1] Gautam Sharma, INDIA POWER WORLD TOP 5: ECONOMY GROWTH BEST OF INDIA, first edition, Barnes & Noble Press, New Yurk, 2023, PP 362-365.
[2] Available on the World Wide Web at the following link: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=india Date of visit: 2/01/2025.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومن جانب اخر وعلى الرغم مما تقدم فأن الهند ما زالت تشهد محددات قوة قوامها الانفجار السكاني، وان أي اختلال يحدث على المستوى السياسي او الاجتماعي يجعل الهند امام تحدي وجودي كبير، والسبب يكمن في عدم قدرة الدولة على تأمين الاحتياج (امن الاحتياج). ولعل من ابرز قضايا التي افرزها التضخم السكاني في الهند هو عدم قدرة السلطة على ضبط سلوك الافراد فليس على غرار الصين لها القدرة على فرض سياسات ضبط سكانية كسياسة تحديد النسل، والسبب يعود الى مقدار ما يحوزه السكان من ثقافة اجتماعية تضامنية مشتركة تتجسد بالالتزام فضلا عن قدرة السلطة بالزام مواطنيها في تطبيق هكذا نوع من السياسات.

الخاتمة

منذ ان عرفت الدولة وهي قائمة على أساس تلبية احتياج الافراد داخل الدولة، ونشأت الى جانبه ارتباطات مفاهيمية تسعى من خلالها الدولة الى تأمين ذلك الاحتياج لاسيما حجم الموارد وموقع الدولة، وبقية الارتباط ما بين حجم السكان والموارد يمثل علاقة طردية موجبة قوامها كلما توفرت الموارد كلما تحقق (امن الاحتياج) كلما بدت اكثر اتزانا واكثر قوة، وهذا ما دفع بنا الى طرح فرضية ترابط قوة الدولة بحجم سكانها، وطالما إن جوهر السياسة الدولية؛ يكمن في الدولة، فأنها تحملَت مهما مركبة، تارة تكون مهامها مركزة على تحقيق الاستقرار والديمومة وتحقيق التنمية والتقدم لمجتمعاتها، بالوقت ذاته تمارس الدولة "التصارع والتنافس" مع الاخرى في اطار سعيهاً منها للحفاظ على مركزها ومكانتها الدولية تارة، والمحافظة على امنها واستقرارها تارة اخرى. ذلك هو حال الدولة منذ نشأتها حتى الآن وعبر كل هذه القرون الطويلة؛ أبدع القائمون عليها في ابتكار وسائل كافية للحفاظ على وجودها وديمومتها بعد ان لامس التغيير اطرها وجوهرها عبر التاريخ .

وفي التجربة العملياتية وجدنا الكثير من القوى الدولية مؤمنة بوجود التوازن ولديهم القدرة الكامنة في بنائه وكذلك في إعادة التوازن السكاني في حال اختلاًله. لتبدو معيارية التفضيل في القوة السكانية ذات أثر على التفاعلات الدولية خصوصاً في ظل تعدد الفواعل المؤثرة داخل النظام العالمي.

ليغدو معيار تفاضل القوى السكاني في صياغته امام خيارات ترتكز على العوامل الرئيس في صياغة القوة، وكذلك في توظيفها في بنية التفاعلات والشراكات الاقتصادية والأمنية على المستوى الدولي،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ولما أردنا فحص بيئة التفاعلات القائمة؛ على أساس قياس القوة السكانية فأنها تمثل مرتكزا في تأسيس القوة الأخرى ، الا ان الافراط في زيادة عدد السكان يضع الدولة امام تحديات عديدة، ليجعل في ذلك من القوة السكانية معيار مركب ذو حدين، ولو تفحصنا أيضا سوك الدول ذات التزايد السكاني نجد ان؛ اطر تفاعلاتها ينصب الى توظيف التزايد السكاني في تحقيق اهداف الدولة فعلى سبيل المثال نجد الصين تبحث دائما عن مشاريع اقتصادية عالمية من اجل تلبية احتياج قوها السكانية، كذلك الهند تبحث عن مسارب جديدة وتحالفات وشراكات تسعى من خلالها الى تصدير القوى العاملة من اجل تحقيق عوائد اقتصادية، وليس اطار النموذج وحده اطارا للقياس فهناك الكثير من الدول على النقيض من الصين والهند تشهد تراجع في حجم السكان نجدها دائما تبحث عن التحالفات الدولية كوسيلة من وسائل تحقيق الامن المتناقص نتيجة تراجع اعداد السكان، وهكذا بدا السكان وحجمه وموارد الدولة اكثر ارتباطا في اهداف الدولة، ونلحظ من خلال استعراض الأطر العامة لمضمون تبادلية الأثر بين عنصر السكان وقوة الدولة، جملة من الاستنتاجات هي:

1. هناك علاقة طردية :
   أ. **موجبة** قوامها كلما زاد عدد السكان في ظل توفر الموارد والأداء الاستراتيجي المنضبط؛ كلما اصبح المتغير السكاني عنصر قوة مضاف.
   ب. **سالبة:** كلما زاد عدد السكان في ظل عدم توفر الموارد واداء الاستراتيجي فعال؛ كلما اصبح المتغير السكاني عبئاً على الدولة. وتمثل هنا حالة ازدياد الموارد والأداء والاداء عنصراَ ثابتَ في الحالة الاولى ومتغيرا في الحالة الثانية.
2. تمثل التوظيفات التكنولوجية غير المتناهية والذكاء الاصطناعي؛ معيار ذو حدين، تارة يمثل عنصر مضاف لقوة الدولة في حاله تناقص السكان او توازنه؛ لأنها تعوض النقص الحاصل في القوة السكانية، وتارة أخرى تمثل عبأ على الدولة الى حد ما في حالة الانفجار السكاني والسبب هو إحلال وسائل التكنولوجيا بدلا من الانسان في ممارسة الاعمال والمهام والإنتاج وغيرها وتجعل من الانسان (فائضا عن الحاجة).
3. يمثل موقع الدولة عنصرا مهم من عناصر التصرف بالسكان وتعزيز قوة الدولة لاسيما في المشاريع العالمية لاسيما المشروع الصيني المتمثل بالحزام والطريق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

4. الصين استطاعت ان توظيف عناصر القوة السكانية في زيادة قوة الدولة، الا انها تواجه جمة من الاخطار ادقها:

أ. اذا استمرت الصين في اعتماد سياسات تحديد النسل فأنها ستواجه خطر الشيخوخة السكانية.

ب. اذا وظفت الصين عناصر القوة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي بشكل كبير في قطاعاتها الصناعية فأنها ستواجه خطر البطالة وتراجع مستويات دخل الفرد.

5. ان الانفجار السكاني في الهند يمثل احد ابرز تحديات الدولة، والسبب في عدم كفاية او التوظيف الناجع للموارد، يقابله عدم سلطة الدولة على ارغام الافراد في تبني استراتيجيات اجتماعية لا سيما خيار تحديد النسل.

6. ان التقدم الاقتصادي الذي تحققه الهند لا يتناسب مع حجم التزايد السكاني الكبير والذي يقدر ب18 مليون نسمة سنويا.

References:

1. Arkan Mahmoud Ahmed Aswad Al-Khatuni, China's Role in Security Arrangements in the Asia-Pacific Region, 1st ed., Dar Al-Akademoon for Publishing and Distribution, Amman, 2021.
2. Graeme Heard, Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of the Global Order, 1st ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2013.
3. Jamal Khaled Al-Fadi, Change in the Turkish Political System - and Its Impact on the Regional Role in the Middle East, 1st ed., Dar Al-Khaleej, Amman, 2019.
4. Jamal Ali Zahran, Measuring State Power, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
5. Soran Ismail Abdullah Bandian, The Role of Smart Power in International Crisis Management, 1st ed., Academics for Publishing and Distribution, Amman, 2020.
6. Saif Al-Harmazi, Approaches to American Smart Power as a Mechanism of International Change: The United States as a Model, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2016.
7. Abdul Salam Jumaa Zaqoud, International Relations in a New World Order, 1st ed., Zahran Publishing House, Amman, 2012.
8. Abdul Qader Muhammad Fahmi, Introduction to Strategic Studies, 2nd ed., Dar Al-Sanhouri, Baghdad, 2006.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

9. Firas Abbas Fadhel Al-Bayati, Population Explosion and Societal Challenges, 1st ed., Ghaidaa Printing and Publishing House, Amman, 2010.
10. Louis Henry, Demography: Analysis and Models, translated by Mada Sharqi, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2019.
11. Muhammad Azhar Saeed Al-Samak, Geographical Research Methods from a Contemporary Perspective: Between the General Method and Sub-Disciplinary Methods, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2020.
12. Mahmoud Noman Al-Fatafta, Indian Foreign Policy Towards the Palestinian Issue (1947-2005), 1st ed., Al-Jundi Publishing and Distribution House, Cairo, 2012.
13. Noam Chomsky, The Instinct for Freedom: Essays on Philosophy, Anarchism, and Human Nature, translated by Mu'ayyad Nashar, 1st ed., Mamdouh Adwan Publishing and Distribution House, Sharjah, 2017.
14. Hadeel Abdul Mawla Tashtoush, National Security and Elements of State Power in the New World Order, 1st ed., Hamed Publishing House, Amman, 2012.
15. Walid Abdul Hay, Future Studies in International Relations: Applied Models, 1st ed., Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2023.
16. Yassin Sweid, The Foreign Military Presence in the Gulf: Reality and Options: A Call for Arab-Islamic Security In the Gulf, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
17. Anmar Ali Ibrahim, The Global Strategic Balance (A Study of the Differential Power Thesis), unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, Al-Nahrain University, Department of Strategy, 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0